أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/10/04م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

هنية: وصول مدير المخابرات لغزة دعم مصري كبير للمصالحة..... 3

هنية: سنقدم أي ثمن لتنجح المصالحة..... 5

هنية: قرار المصالحة كان بعد قراءة دقيقة للمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية 6

فوزي لقيادة حماس: سيسجل التاريخ أنكم وحدتم الفلسطينيين..... 7

السناوي: العلاقة بين القاهرة و"حماس" ليست مرهونة بالمصالحة الفلسطينية ولا بدور دحلان 8

حماس والمصالحة: أخطاء استراتيجية ومهمات مطلوبة..... 10

المصالحة الفلسطينية: عراقيل مبكرة من الداخل والخارج..... 14

ما الأسباب التي جعلت المصالحة ممكنة اليوم أكثر من أي وقت مضى؟..... 17

«لباقة» مصرية لمصالحة «فتح» و «حماس» 19

عن المعركة التالية حول السلاح في غزة..... 21

حتى لا تكون مصالحة لميس على عمرو 23

الرجوب للأناضول: تحقيق الوحدة الفلسطينية بحاجة لخارطة طريق 25

صحيفة : المخابرات المصرية ابلغت السلطة بشكل حاسم بان سلاح القسام غير قابل للنقاش 28

تفاصيل ساعات "التوتر" في مناخ المصالحة الفلسطينية: رسائل"حاسمة" لعباس من وزير المخابرات المصرية بعنوان.. مصير"سلاح القسام"لن يبحث قبل الحل السياسي النهائي..وإسرائيل تمنح تصاريح لنحو200 فتحاوي للعبور إلى القطاع 29

هنية: وصول مدير المخابرات لغزة دعم مصري كبير للمصالحة

غزة – صفا 3\10\2017

وصف رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" إسماعيل هنية وصول مدير المخابرات المصرية خالد فوزي إلى قطاع غزة اليوم الثلاثاء بالتاريخية وتعبير عن الدعم المصري الكبير للمصالحة الفلسطينية.

قال هنية لدى استقباله فوزي في غزة إن زيارة الوزير المصري "رسالة تأكيد على دور مصر التاريخي الداعم للشعب الفلسطيني حتى ينال حريته في إقامة دولة فلسطينية حرة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس وحق العودة".

وأضاف أن "موقف مصر الأصيل الداعم للوحدة الوطنية الفلسطينية ولتحقيق المصالحة ولإنهاء الانقسام البغيض الذي عانت منه ساحتنا على مدار الأعوام الأخيرة".

وذكر هنية أنهم وجدوا خلال زيارة وفد حماس إلى مصر الشهر الماضي "إصرار مصريا من رأس الهرم في مصر يعكس إرادة الشعب المصري وإصرارا قويا على طي صفحة الانقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية ".

وأشار إلى أن "الموقف المصري لم يكن نظريا ولا من باب تسجيل الموقف سياسي بل ناقشوا معنا كل التفاصيل ودخلوا في كل الزوايا وفكروا وفكرنا معهم في كيفية إحداث النقلة النوعية لهذه المرحلة".

وقال إن "مصر دائما وأبدا في قلب كل فلسطين وكل عربي فضلا عن أبناء غزة الذين يعيشون الجوار والجغرافية والمصاهرة مع الأشقاء في مصر".

وأضاف أن زيارة الوزير فوزي والدعم المصري العملي للمصالحة "تحمل لنا الكثير وتمنحنا الكثير من التفاؤل بأن الانقسام أصبح خلف ظهورنا وصفحته انطوت إلى الأبد".

وتابع "بدأنا الخطوة الأولى وهي خطوة واعدة قوية بإعلاننا من القاهرة –وهو مكان يعني لنا الكثير– حل اللجنة الإدارية ودخول الحكومة الفلسطينية إلى غزة وصولا إلى الانتخابات ".

وذكر "وجدنا من حركة فتح ذات الإرادة وذات التوجه الصادق والتقدير العالي المشترك لجهود مصر المباركة ودورها المركزي والراسخ في دعم المصالحة ووحدتنا".

وختم هنية بأن "ما بدأنا به سننتهى به وقد يكون على الطريق بعض الصعوبات لكن قراننا تحقيق المصالحة مهما كان الثمن وسنعالج القضايا مهما كانت صعبة".

وكان فوزي اجتمع مع حكومة الوفاق الوطني لدى وصوله إلى قطاع غزة بعد أن كان التقي الرئيس محمود عباس في مدينة رام الله.

هنية: سنقدم أي ثمن لتنجح المصالحة

غزة – فلسطين أون لاين 3\10\2017

أكد رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" إسماعيل هنية، أن سلاح الأجهزة الأمنية والشرطية واحد ويخضع لسيطرة الحكومة.

وقال هنية – خلال لقائه بالإعلامي المصري عمرو أديب في غزة الثلاثاء 3-10-2017 – :" أما سلاح المقاومة فطالما هناك احتلال صهيوني على الأرض الفلسطينية فمن حق شعبنا أن يمتلك سلاحه وأن يقاوم الاحتلال بكل أشكال المقاومة".

وشدد على أن الانقسام أصبح خلف ظهورنا ، قائلاً :" نحن سنقدم أي ثمن لتنجح المصالحة ، فالقضية الفلسطينية أهم وأكبر من قطاع غزة، ونحن نريد إعادة الوحدة لشعبنا".

وأضاف:" نحن نريد حكومة تبسط سيطرتها على قطاع غزة وأن تمارس عملها من أجل تحقيق ذلك سنذهب للعاصمة المصرية يوم الاثنين لنتحاور على ملف الأمن والموظفين والمعابر وغيرها من القضايا".

وتابع :" نريد حكومة فلسطينية تمارس صلاحياتها في الضفة وغزة بدون أي تدخل خارجي".

وقال :" كنا نجتهد طوال السنوات الماضية لإنهاء حالة الانقسام، والمصالحة خيارنا الاستراتيجية"، مؤكداً أن قرار المصالحة جاء في إطار رؤية واستشعار الخطر الداهم على القضية الفلسطينية.

وأكد أن حماس كانت معنية أن تطلق مبادرتها من القاهرة وأثناء وجود أبو مازن "رئيس السلطة" بالجمعية العمومية لدعمه.

وأضاف: حماس ذهبت للمصالحة وهي قوية وستصل لأبعد نقطة حتى تحقيقها، قائلاً :"

نحن مستعدون أن نتحاور مع فتح وكافة الفصائل لنتفق على قرار السلم والحرب".

وطالب الأخوة في فتح بأن يكون الدبلوماسي مشتركاً ، قائلاً:" حينما قلنا للحكومة أن تدخل قطاع غزة، فتوجهنا واضح يتمكينها من السيطرة على المعابر والوزارات والموظفين ولا نتدخل أبداً في عملها ".

وشدد على أن حماس لم تتستر على أو تأوي أي إنسان قد يمس الأمن القومي المصري.

هنية: قرار المصالحة كان بعد قراءة دقيقة للمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية

أمد/ غزة: 3\10\2017

أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، أنه لا خيار أمام شعبنا إلا نجاح المصالحة، قائلاً "نتطلع للوحدة الفلسطينية كي نكون شركاء في القرار الفلسطيني".

وأوضح هنية، خلال اجتماع عقد اليوم مع رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله، وقيادات الفصائل الفلسطينية، "بدأنا الخطوة الأولى في طريق المصالحة وإنهاء الانقسام، ومستعدون لدفع أي ثمن من أجل المصالحة الفلسطينية"

وقال رئيس المكتب السياسي، "يجب أن يكون لنا سلطة وحكومة وقيادة ومرجعية واحدة"، لافتًا إلى أن قرار المصالحة كان بعد قراءة دقيقة للمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية".

وشدد هنية، على أنه "مخطئ من يظن أن الحركة اتجهت للمصالحة تحت الضغط أو من موقع ضعف"، مشيرًا إلى أن "من لم نتدارك كفلسطينيين ونتجاوز الخلافات الكل الفلسطيني سيكون خاسرا".

كما أوضح أن قرار المصالحة داخل حركة حماس اتخذ بعد قراءة عميقة لما يخطط للقضية الفلسطينية وما يحاك إسرائيليا لشعبنا الفلسطيني.

ولفت هنية، إلى أن حماس لديها القوة الأمنية والعسكرية والسياسية والشعبية وخاضت 3 حروب ولم تنطلق للمصالحة بضعف.

وأكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أن المصالحة لكل أهلنا في الضفة الغربية وغزة، مشددًا على أنه: "لا دولة فلسطينية دون غزة".

وفي ختام كلمته، أعلن هنية أن حوار وطني مع حركة فتح برعاية القاهرة يبدأ الثلاثاء المقبل.

بدوره، قال رئيس الوزراء الحمد الله، "سنتخذ خطوات ملموسة وعملية على الأرض لحل جميع العقبات بشكل تدريجي"، مشيرًا إلى أن توافق الفصائل حجر أساس لإنطلاق العمل الحكومي.

وثمن الحمد الله، خلال كلمته بمؤتمر الفصائل، موقف حركة حماس في تحقيق المصالحة، مؤكدًا أن حركة حماس شريك استراتيجي في صنع هذه اللحظة التاريخية.

وطالب رئيس الوزراء الفلسطيني، إسرائيل، برفع الحصار عن قطاع غزة.

فوزي لقيادة حماس: سيسجل التاريخ أنكم وحدتم الفلسطينيين

غزة – خاص صفا 3\10\2017

خاطب وزير المخابرات المصرية خالد فوزي قيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) خلال لقاء في غزة بالقول إن التاريخ سيسجل أنكم وحدتم الشعب الفلسطيني.

جاء ذلك في كلمة مقتضبة لفوزي خلال لقاء عقده مع رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية بحضور قيادة حركة حماس في مكتب الحركة بمدينة غزة.

وعبر عن سعادته لفرحة الشارع الفلسطيني بإنهاء الانقسام الفلسطيني وإتمام المصالحة الفلسطينية.

وقال "نحن بانتظاركم في الأيام المقبلة في القاهرة، ونحن متأكدين أنكم ستفعلونها (إتمام المصالحة)".

وغادر فوزي قطاع غزة عقب هذا اللقاء مختتما زيارة قصيرة التقى خلالها بالحكومة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء رامي الحمد الله، وقيادة حركة حماس.

السناوي: العلاقة بين القاهرة و"حماس" ليست مرهونة بالمصالحة الفلسطينية ولا بدور دحلان

القاهرة . خدمة قدس برس 3\10\2017

رأى رئيس تحرير صحيفة "العربي" المصرية عبد الله السناوي، أن اختراقا كبيرا جرى في العلاقات بين السلطات المصرية وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، قبل أن يتم فتح ملف المصالحة وإنهاء الانقسام بين حركتي "فتح" و"حماس".

وقال السناواي، في حديث مع "قدس برس": "أعتقد أن السلطات المصرية في هذه المرة، وعلى عكس سنوات وعقود مضت، تبدو أكثر تفاعلا وتفاهما مع حماس أكثر من حركة فتح، وأظن أن المدخل الأمني كان هو الأساس في هذه العلاقة، وأنه لم يكن لمصر أن تنتظر فتح لكي تقوي علاقاتها مع حماس".

وأضاف: "التفاهمات الأمنية بين مصر وحماس بشأن أمن شمال سيناء، والترتيبات على الحدود، وإجراءات فتح معبر رفح بصورة منتظمة لحركة البضائع والبشر، ومساعدة غزة بالكهرباء، وغيرها من إجراءات إعادة بناء الثقة، هذا كله يمثل اختراقا مهما للطرفين".

وأشار السناوي، إلى أن "القاهرة وضعت فتح أمام الأمر الواقع، لما أعلنت حماس حلها للجنة الإدارية ودعوتها لحكومة الوفاق لتسلم مهامها في غزة والموافقة على الانتخابات التشريعية والرئاسية، فلم يكن لفتح إلا أن تقبل بذلك".

لكن السناوي، أعرب عن عدم تفاؤله بمستقبل المصالحة بين حركتي "حماس" و"فتح"، وقال: "المصالحة بين الحركتين بدأ على الأرض، وحكومة الوفاق اجتمعت في غزة، لكن هناك قضايا كثيرة لا تزال معلقة، والمشكلة تكمن في التفاصيل، لا سيما في مسألة توحيد السلاح، وباقي الملفات المتصلة بالمصالحة سواء بالنسبة لمنظمة التحرير أو المجلس الوطني أو الانتخابات".

ولفت السناوي الانتباه إلى وجود خلاف حول الدور المستقبلي للنائب في المجلس التشريعي لمحمد دحلان، وقال: "صحيح أن هناك تفاهمات بين حماس وتيار دحلان، لكن هذا الأخير مرفوض من فتح ومن السلطة وهو ملاحق باتهامات قضائية من طرفها، لذلك ربما وجب الانتظار لمعرفة مصير اتفاقات المصالحة، لا سيما أن أطرافا فلسطينية أخرى ستدخل أيضا في هذا المسار".

على صعيد آخر أكد السناوي، أن مصير المصالحة مرتبط بطريقة أو بأخرى بملف التسوية، التي قال بأنها في طريق مسدود، ولا توجد أي مؤشرات بشأن تحركها للصالح الفلسطيني، وقال "ان السلام بالنسبة للطرف الإسرائيلي هو أقرب للأوهام منه إلى الحقائق".

وأضاف: "لهذا كله لا أتوقع نجاحا كبيرا للمصالحة الفلسطينية، كما أن أهل غزة هم أكثر قربا من حماس وأبعد عن حركة فتح التي لم تقدم لهم شيئا".

وعما إذا كان تعثر المصالحة أو عدم ضمان دور للنائب دحلان في المشهد الفلسطيني، سببا في إجهاض التفاهمات بين القاهرة و"حماس"، قال السناوي: "لا أعتقد أن التفاهمات بين السلطات المصرية وحركة حماس مرتبطة بمصير المصالحة أو بدور محمد دحلان"، على حد تعبيره.

واستضافت العاصمة المصرية القاهرة الشهر الماضي وفودا من حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، رأسها كل من رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية ورئيسها في غزة يحيى السنوار، وجرت تفاهمات بين الطرفين، وتوجت بإعلان حركة "حماس"، في 17 أيلول/ سبتمبر الماضي عن حلّ اللجنة الإدارية، وتمكين حكومة الوفاق من العمل في غزة "استجابةً للجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام".

وساءت علاقات حماس بالقاهرة بعد الاطاحة بحكم الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي (أول رئيس مدني منتخب)، قبل أن تتم معاودة التواصل بين الطرفين عقب الانتخابات الأخيرة لحركة حماس وإعلان مكتبها السياسي الجديد.

حماس والمصالحة: أخطاء استراتيجية ومهمات مطلوبة

ساري عرابي عربي21 2017\10\3

حينما بدأتُ بكتابة هذه المقالة، وقبل نشرها بيوم، كان وفد حكومة الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس في طريقه إلى قطاع غزّة. عُدّت هذه الخطوة؛ الحركة الفعلية لإنهاء الانقسام. ربما يكون ذلك إغراقا في التفاؤل، إذ لم تبدأ بعد الحوارات التفصيلية بين الفصيلين اللذين شكلا عنوان الانقسام الفلسطيني، ولكن أحدا في قطاع غزّة لا يرغب في شيء آخر، سوى تصديق حكاية دفن الانقسام، أو بعبارة أدق، ولكنهما مؤلمة لحماس وجماهيرها، إزاحة حماس عن حكم قطاع غزّة!

(1)

لا تنظر الجماهير عادة، وهي في قلب المطحنة، إلى السياقات التي جعلتها في هذا الوضع. وإذا كان ما جرّ قطاع غزّة إلى سلسلة من الحروب المدمّرة، والحصار، وما يستتبعه من أزمات معيشية خانقة، هو حكم حماس الناجم عن مشاركتها في آخر انتخابات تشريعية قبل أكثر من عشر سنوات، فإن الحركة في خيارها ذاك؛ كانت ترغب في التعامل مع معطى أوجدته حركة فتح، أي اتفاقية أوسلو وابنتها الكبرى، السلطة الفلسطينية. آل ذلك المعطى إلى ما نحن فيه اليوم.

لا تعفي مسؤولية فتح التأسيسية عن كوارث الحالة الفلسطينية؛ حماس من مسؤولياتها عن خياراتها.

لقد حذّر الكثيرون، بما في ذلك بعضٌ من أبناء حماس، الحركة من خطورة محاولة الجمع بين حكم له شروطه الاستعمارية، ومقاومة لا تهدف إلى تدمير تلك الشروط فحسب، بل وإلى إزاحة الاحتلال، لقد وقعت حماس في تناقض جوهري، وأدّى ذلك فيما بعد وفي ظلّ التعقيد الخاص بالوضع الفلسطيني، إلى تحويل المقاومة من داخل غزّة إلى عبء، لعجزها عن استنزاف الاحتلال في أفق مغلق هو قطاع غزّة، في حين لم يكن باستطاعتها تعزيز صمود الشعب وهو يستنزف لتحمله الكلفة الباهظة لتلك المقاومة.

يمكن الحديث هنا عن جملة من أخطاء الحسابات الإستراتيجية وقعت فيها حماس، ولاسيما عدم إدراكها، لخطورة التمايز الفلسطيني الداخلي، وهذا الخطأ تحديدا، مؤسس على الانفصال الجغرافي القهري الذي فرضه الاحتلال، وعجز حماس، إذ يُفترض أنها حركة تحرر وطني، عن الرؤية الواحدة من أعلى لمجمل الصورة، فبدا عنصر القوّة المتشكّل لحماس في غزة، حاسمًا في إقرار سياسات الحركة.

لم يكن فعل الانقسام عميقًا في غزّة فحسب، حتى وإن كانت المصالحة الجارية أقرب إلى مصالحة خاصة بقطاع غزّة، فقد وفّر ذلك الانقسام للسلطة، أدوات أكبر في تنفيذ مشروعها السياسيّ والأمنيّ في الضفّة، إذ

أقصيت حماس بقسوة بالغة عن المجال العام، واستفردت السلطة بهندسة ذلك المجال، وهو ما خلق في النهاية ظروفًا شديدة التباين بين الضفّة وغزّة، جعلت شعور أهل غزّةبالخذلان يتعاظم، فهم وحدهم الذين تُفرض عليهم الحروب، ويخنقهم الحصار، دون أن يساعدهم إخوانهم في شيء. مرّة أخرى، لا تنتبه الجماهير المسحوقة، للسياقات والظروف الموضوعية، وإنما تهيمن عليها اللحظة الراهنة.

في الأثناء، كان ثمة أسئلة كثيرة عن قدرة حماس في غزّة على التعاطي مع هذا الواقع الذي ساهمت في حشر نفسها فيه، ولاسيما إن كانت قادرة بذاتها على مواساة الجماهير. بمعنى: هل قدّمت حماس بكل رموزها في الحركة والحكومة، مسلكيّة أكثر التحاما بالجماهير، وتماثلا معهم في ظروف عيشهم؟ أو بعبارة أخرى هل تمكّنت من منع أي مسلكيّة فاسدة أو مستفزّة للناس؟

بالإضافة إلى هذا السؤال الحيوي، في واقع الحصار والظرف المتمايز الاستثنائي الذي عاشه القطاع، كانت حماس تجد نفسها مهدّدة، فلم يكن حكمها واستمراره يسير في سياق طبيعيّ، نتيجة التحدّي الأمنيّ المفروض على الحركة من جهات عدّة، وهو الأمر الذي أوجد من جهة، تمييزا حزبيّا لصالح أنصار المشروع ونواته، أي أبناء الحركة، وقدرا من السطوة الأمنيّة لحماية المشروع، وقد خلق ذلك حاجزًا بين الحركة الحاكمة، والجماهير من عامّة الناس.

تلك الأخطاء وما انبثق عنها، تجعل من خطوة حماس في التخلص من حكمها لغزّة مهمّة وضروريّة، مهما كانت الإرادات الدولية والإقليمية التي دفعت نحو إنجاز ما جرى إنجازه –حتى الآن– من هذه المصالحة، ومع أن الحركة مطالبة بإنجاز تحليل دقيق لتلك الإرادات، لنفسها وقواعدها التنظيمية، بعيدا عن الدعاية الداخلية المضللة، فإنها مطالبة أكثر باستثمار فرصتها المتاحة لها الآن لالتقاط الأنفاس، لتصحيح كل أخطاء العقد الماضي داخليًّا ووطنيًّا، ووقوف جميع أطراف الحركة بمسؤولية عالية عند ما احتملته من تلك الأخطاء، وقوفًا صادقًا وجادًّا بعيدًا عنأوضاع الجيوب والمحاور ومراكز النفوذ التي تلقي بظلالها على أداء الحركة في السنوات العشر الماضية إلى حدّ كبير.

(2)

قد تكون هذه الفرصة لالتقاط الأنفاس طويلة، أو قصيرة، فنحن في فلسطين، لقطة صغيرة من مشهد الإقليم والعالم؛ سريع التحول، بيد أن احتمالات الصدام من جديد قائمة، مادام هناك ازدواج أمنيّ في القطاع طرفاه قوّة حماس العسكرية وبنيتها الأمنية، وأمن السلطة القادم إلى غزّة، وما دام سلاح المقاومة قد يُطرح في أي وقت، وما دامت الإرادات الإقليمية والدولية التي سهّلت، أو دفعت، نحو هذه المصالحة؛ غير مفهومة بعد، وقد تتحوّل في اتجاهات خطيرة في أيّ لحظة.

سبق لي أن قلت، مرات عديدة، إن موضوع المصالحة لا يتعلق بالأفكار وإنما بالإرادات، وكانت الإرادة المطلوبة أكثر من غيرها، هي إرادة السلطة، يبدو الآن أن ثمّة ما حفّز هذه الإرادة، وهو تحفيز بالدرجة الأولى خارجيّ، لكن ثمّة إرادة مهمّة، بدت في التحرك المصري، الذي لا يدلّ على إرادة مصريّة صرفة، بل عن إرادة إقليمية ودولية، كما سبق وقلنا في مقالة ماضية، وذلك لانعدام استقلال الدور المصري في هذه الحقبة.

خطورة هذه الإرادات ليست فيما قد تستبطنه من محاولة اجتراح مخططات جديدة للقضية الفلسطينية، إذ يبدو العالم اليوم أعجز عن إدارة المشاريع الكبرى لضعف قواه الكبرى ودخوله في حالة من الفوضى وافتقاره إلى اليقين، مع أهمية أخذ محاولات كهذه بعين الاعتبار مع وجود محاولة لبناء محور إقليميّ جديد يستدخل إليه "إسرائيل"، وإنما الخطورة الأكثر إلحاحًا احتمال انفراط العقد الذي انتظمت فيه تلك الإرادات، أو كشف تلك الإرادات عن نوايا خطيرة، ومن ثم احتمال المواجهة الفلسطينية الداخلية مجددا، أو العودة إلي الخلف، أو المزيد من تعقيد الأوضاع.

في الإطار العام لم تُحل المعضلة الفلسطينية، وما يبدو أنه قد أنجز لن يكون شراكة كاملة، أو وحدة وطنية، وإنما هو حتى اللحظة تنازل من حماس عن حكمها، دون أن يتحول ذلك إلى إدارة مشتركة لمشروع وطنيّ، يَخرج بالفلسطينيين من الأزمات التي ترتّبت على اتفاق أوسلو وعلى الانقسام الفلسطيني.

والحال هذه، فإن حماس مضطرة من الآن، للتفكير في الآتي، بحيث لا تستنسخ بها التجربة الماضية، فالسلطة لم تزل قائمة، والبرامج السياسية متباينة، وحركة فتح ونخبة السلطة لا تملك إرادة للتحرر من الواقع القائم، والانتخابات أطروحة من ضمن رزمة تفاهمات المصالحة، وهذه كلها معطيات صعبة، ينبغي الإجابة عليها بالشرط المذكور أعلاه، أي بألا تكرر حماس تجربتها الماضية.

أمّا من جهة إرادة حماس بخصوص إنجاز المصالحة، فقد كانت الأكثر رغبة في ذلك، بدليل سلسلة التنازلات التي قدّمتها خلال السنوات الماضية، واحتياجها الشديد للتخلص من الأزمات المستحكمة في غزّة، ولكن تصريحات السنوار، رئيس فرع حماس الغزّي، بكسر رقبة كل من يعطّل المصالحة من حماس أو غيرها، يحيل إلى احتمال وجود أطراف في الحركة كانت تسعى في تعطيل المصالحة، سوف تكون بالضرورة المستفيدة من حالة الحكم في غزّة، وهو ما يذكّر باعتراض الفرع الغزّي على بعض محاولات المصالحة السابقة.

يقود ذلك إلى أهميّة وجود قيادة قويّة داخل غزّة قادرة على حل العقد الخاصة بحماس في غزّة إزاء هذا الأمر، لكن ربط الأمر كله بالقيادة الجديدة، يصوّر الأمر وكأنّ حماس من كانت تعيق المصالحة من قبل.

هذه واحدة من الموضوعات التي على حماس مراجعتها؛ أداؤها الإعلامي، وخطابها الذي يُفرط في ذهابه بعيدًا بحسب اللحظة التي تعيشها.

المصالحة الفلسطينية: عراقيل مبكرة من الداخل والخارج

غزة ـ العربي الجديد 4\10\2017

لم يُلغِ التفاؤل الذي يلف عودة حكومة الوفاق الفلسطينية إلى غزة وتسلّمها إدارة القطاع، وإصرار حركة "حماس" على السير بالمصالحة واعتبارها قراراً استراتيجياً، وجود عوائق مبكرة أمام تحقيق هذه المصالحة بشكل كامل، خصوصاً مع دخول رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على الخط ومطالبته بحل الجناح العسكري لحركة "حماس"، والتخوّف من ضغوط قد يمارسها على السلطة الفلسطينية. كذلك فإن المعطيات الأولى لعودة حكومة رامي الحمدالله إلى غزة لم تكن مشجعة، إذ لم يرافقها اتخاذ إجراءات سريعة كانت متوقعة لرفع العقوبات الجماعية عن أهالي القطاع، ولا تم فتح معبر رفح بموجب التعهدات السابقة. وكان لافتاً كذلك حضور شخصيات مصرية إلى غزة لطالما كانت معادية لـ"حماس" وتصفها بالحركة الإرهابية، مثل عمرو أديب ولميس الحديدي. وسبق ذلك كلام للرئيس الفلسطيني محمود عباس خارجاً عن سياق المصالحة، قال فيه إنه لن يقبل باستنساخ "تجربة حزب الله في لبنان"، وأنه غير مستعجل لرفع العقوبات عن غزة، لتضع كل هذه المعطيات تعقيدات وصعوبات على طريق المصالحة، وتبرر قول المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف إنه "متفائل بحذر".

ولم يكن يوم غزة أمس، عادياً، إذ شهد القطاع عقد اجتماع لحكومة الوفاق لأول مرة فيه منذ العام 2014، لم يصدر عنه أي قرار يتعلق برفع الإجراءات ضد فلسطينيي القطاع. وأكد رئيس الحكومة رامي الحمدالله، في مستهل الاجتماع، أن حكومته عازمة على تولي مسؤوليتها في غزة بشكل كامل من دون انتقاص. وأن الحكومة ستعمل على حل قضية الموظفين في إطار اتفاق القاهرة. وبعد اجتماع الحكومة، أعلن المتحدث باسمها يوسف المحمود، أنّها ستنظر في رفع الإجراءات التي اتخذتها في غزة، كتقليص رواتب الموظفين وتخفيض إمدادات الكهرباء، في أعقاب المحادثات بين حركتي "فتح" و"حماس" في القاهرة الأسبوع المقبل.

عدم إعلان الحكومة عقب اجتماعها أي قرارات فعلية لرفع العقوبات، أثار حفيظة الفصائل في القطاع. واعتبر المتحدث باسم "حماس"، عبداللطيف القانوع، أن "الترحيب الشعبي والرسمي بالحكومة والتفاؤل الكبير الذي يعيشه الشارع الغزي، كان ينبغي أن يصاحبه رفع الإجراءات العقابية". أما حركة "الجهاد الإسلامي" فقالت "إن بيان الحكومة فاجأنا بعدم رفعه العقوبات". من جهتها، اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فسطين قرار تأجيل رفع العقوبات، أنه يمثل "خيبة أمل"، محذرة من أن عدم رفعها "يلقي بظلال سلبية على الأجواء الإيجابية للمصالحة".

لكن على الرغم من ذلك، كانت حركة "حماس" تشدد على سيرها بالمصالحة حتى النهاية. وأكد رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، أنّ "صفحة الانقسام الداخلي طويت وإلى الأبد، والانقسام أصبح خلف ظهورنا"، مشدداً على أن المصالحة قرار استراتيجي لدى حركته يجب أن تنجح. وقال هنية في كلمة على هامش مأدبة غداء أقامتها "حماس" للحكومة: "نريد ترتيب البيت الفلسطيني في إطار السلطة التي تعني حكومة واحدة لكل الوطن". وأضاف: "نحن شعب واحد ووطن واحد وقضية واحدة، ولذلك يجب أن تكون لنا سلطة ومنظمة وقيادة ومرجعية واحدة". ودعا إلى شراكة وطنية في القرار السياسي، وفي قرار المقاومة والحرب.

وأعلن كذلك، "أننا أبلغنا رئيس جهاز الاستخبارات المصرية، خالد فوزي، بموافقتنا لتلبية دعوة القاهرة لزيارتها الثلاثاء المقبل، لنبدأ الحوار ثنائياً مع حركة فتح". وكان هنية قد التقى فوزي، الذي اجتمع أيضاً برئيس وأعضاء الحكومة الفلسطينية. وسبق فوزي ذلك بلقاء مع عباس في رام الله. وفي موقف لافت كذلك، قال هنية إن حركته مستعدة لوضع استراتيجية مع حركة فتح والفصائل الفلسطينية، "لإدارة سلاح وقرار المقاومة". وأضاف خلال لقاء مع الإعلامي المصري، عمرو أديب: "سلاح المقاومة سلاحنا، وطالما هناك احتلال فمن حق الشعب الفلسطيني أن يمتلك السلاح ويقاوم الاحتلال". وأردف: "لكننا مستعدون لوضع آلية واستراتيجية مع فتح وباقي الفصائل، للاتفاق على كيف ندير سلاح وقرار المقاومة، ومتى نقاوم ومتى نصعد من المقاومة".

وفي موازاة الإصرار الفلسطيني، وخصوصاً من "حماس"، على إيجابية التعامل مع التطورات، كان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، يصعّد موقفه. ونقل بيان صادر عن مكتب نتنياهو قوله "نتوقع من كل من يتحدث عن عملية سلام أن يعترف بدولة إسرائيل وبالطبع أن يعترف بالدولة اليهودية". وقال "لن نقبل بمصالحة كاذبة حيث الطرف الفلسطيني يتصالح على حساب وجودنا"، مضيفاً "فهمنا لهذه المصالحة بسيط جداً: اعترفوا بدولة إسرائيل وقوموا بحل الجناح العسكري لحركة حماس واقطعوا العلاقات مع إيران وما إلى ذلك".

ويثير كلام نتنياهو مخاوف من ضغوط قد يمارسها على السلطة الفلسطينية للتراجع عن المصالحة، خصوصاً أن عباس كان قد قال في مقابلة مع قناة "سي بي سي" المصرية، الإثنين: "لن أقبل ولن أنسخ أو أستنسخ تجربة حزب الله في لبنان". كما اعترف بوجود خلافات مع "حماس"، معتبراً أنها "لم تخرج من ثوبها حتى بعد تعديل ميثاقها، لكن وإن اختلفنا نحن جزء من الشعب الفلسطيني، وهم كذلك". وأشار إلى أن الإجراءات (العقابية) لن ترفع قبل أن تتمكن الحكومة من استلام المعابر والوزارات والأجهزة الأمنية

بشكل كامل. إلا أن عباس عاد ليؤكد، أمس، خلال استقباله في رام الله، الوزير فوزي، أنه أصدر تعليماته لحكومة الوفاق وكافة المؤسسات بضرورة تذليل أي عقبات أمام إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

في غضون ذلك، كان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يؤكد في كلمة مسجلة له، بثت على هامش لقاء فوزي بحكومة الوفاق، أن لدى بلاده "إيماناً بحل الخلافات بين كل المكوّنات داخل البيت الفلسطيني، بدعم ومساندة من الأشقاء العرب مع عدم تدخل أي قوة خارجية بالشأن الفلسطيني".

وفي السياق، رحب وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، ببدء حكومة الوفاق عملها في غزة. وشدد خلال استضافته في مقر وكالة "الأناضول" في أنقرة، أمس، على "ضرورة وأهمية إنهاء ازدواجية القيادة في فلسطين"، محذراً من "وجود مكائد تحاك تجاه فلسطين؛ إذ تعمل بعض دول المنطقة على تغيير السلطة الفلسطينية، وتنصيب دمى تابعة لها على رأسها". كذلك وصل مساعد وزير الخارجية التركي، أحمد يلدز، أمس، إلى قطاع غزة، لتفقد الأوضاع الإنسانية فيه. كل هذه المعطيات قد تبرر الترحيب الحذر لملادينوف، الذي كان قد قال، الإثنين، لوكالة "فرانس برس": "أنا متفائل بحذر، ولا أقلل من التعقيدات والصعوبات الكبيرة التي يمكن أن تطرح على طول الطريق".

ما الأسباب التي جعلت المصالحة ممكنة اليوم أكثر من أي وقت مضى؟

رام الله-"القدس" دوت كوم- 2017\10\4

يسود التفاؤل ترتيبات المصالحة الفلسطينية، وسط تجاوب الطرفين لتجاوز الخلافات وتذليل العقبات التي تعترض طريقها، فما هي الاسباب التي جعلت المصالحة هذه المرة ممكنة أكثر من أي وقت مضى؟

وتكمن الاجابة على هذا السؤال في ثلاثة عوامل رئيسية كما قال المحلل السياسي طلال عوكل، في حديث مع "القدس" دوت كوم، أولها "تغير في المناخ الدولي والاقليمي، حيث لم يعد هناك اعتراض (فيتو) على موضوع المصالحة، بل أصبحت مطلبا للمجتمع الدولي ارتباطا بالحراك الامريكي لإيجاد تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال مؤتمر اقليمي أو مفاوضات ، وبالتالي أصبح المجتمع الدولي يرى أن هناك حاجة لتستعيد السلطة ممارسة صلاحياتها على قطاع غزة كي تكون مؤهلة للتعامل مع هذا الحراك الدولي. أما العامل الثاني فيتمثل في تطور الموقف المصري الحاسم والحازم، لدرجة انهم مستعدون لأن يكونوا الشركاء والضامنين للمصالحة، اما العامل الثالث فيعود الى الأطراف نفسها (حماس، وفتح) فحركة حماس ذهبت بقوة لتحسين علاقاتها مع مصر كخيار، وأبدت استعدادا عمليا من واقع حاجاتها لتعميق وطنيتها بان تقدم تنازلات في موضوع التسوية".

واوضح عوكل انه "بعد وثيقة حماس واختيار قيادة جديدة، بدأت الحركة تتغير وتتجه نحو دورها الوطني بالدرجة الاولى. ومن جانب آخر فالسلطة الفلسطينية، والرئيس محمود عباس الذي يحتاج إذا ما كانت هناك مفاوضات أن يذهب وهو قوي ويمثل كل الفلسطينيين، حتى لا يقال له: أنت غير شريك أو لا تمثل كل الفلسطينيين، فاجتمعت كل هذه العوامل وخلقت مناخا وإرادة لإنهاء هذا الانقسام".

و يرى المحلل السياسي، هاني حبيب، ان "هناك أزمة يعيشها طرفا المعادلة الفلسطينية (فتح وحماس)، دفعتهما الى ضرورة تحقيق المصالحة، حيث تعاني حماس من أزمة فشلها في إدارة القطاع، اضافة الى تشكل قيادة جديدة لحماس قادرة على تحسس مشاكل القطاع والكارثة الانسانية التي حلت به. ويضاف الى ذلك وثيقة حماس الجديدة التي منحت حماس مرونة أكثر بالتعامل مع القضايا السياسية، بما فيها الانفصال عن حركة الاخوان المسلمين. وفي أزمة الجانب الفتحاوي، هناك فشل في العملية السياسية وفشل في استئناف العملية التفاوضية يضاف اليها الحراك الداخلي ذو الطابع السلبي، اضافة الى الدور المصري الجديد الذي انتقل من دور المساهم في إعداد المبادرات واللقاءات الى دور الشريك في تطبيق المصالحة، والمشرف على تنفيذها من اجل إزالة كل العقبات التي تعترض طريق المصالحة".

واضاف حبيب في حديث لـ "القدس" دوت كوم، ان "العامل الحاسم في تحقيق المصالحة هو وجود امكانية لجهد امريكي بما نسميه اختراق سياسي بالملف الفلسطيني الاسرائيلي، بما يوحي الى ان هناك جهدا أمريكيا يسعى من خلال الجانب المصري الى ترتيب البيت الفلسطيني استعدادا لمفاوضات قد يكون عنوانها مؤتمر اقليمي او قمة اقليمية" مشيرا الى ان "المصالحة باتت شكلا من اشكال التهيئة لعملية سياسية كبرى، وبالتالي أصبحت ضرورة عربية واقليمية ودولية اكثر من اي وقت مضى".

وقال المحلل السياسي، عبد المجيد سويلم، ان "الأسباب التي دفعت الى تحقيق المصالحة، هي أن حركة حماس تعيش ازمة خانقة، وهي ازمة أخذت من رصيدها الجماهيري، اضافة الى أن حماس بعد ازمة دولة قطر فقدت سندها الرئيسي. ويضاف الى هذه العوامل تأكد حماس بان مصر لن تفتح معبر رفح دون وجود سلطة شرعية في القطاع تدير المعبر، باعتبارها الجهة الرسمية، وفي المقابل فان هناك انغلاقا لكل الحلول السياسية للوصول الى حل سياسي متوازن، وان إعادة المفاوضات على أسس الشرعية الدولية تجعل القيادة الفلسطينية تسعى لتحصين الوضع الداخلي وجعله اكثر تماسكا لمواجهة المرحلة المقبلة".

واضاف سويلم "القيادة الفلسطينية معنية بلملمة النظام السياسي الفلسطيني، ومعنية بان تكون حماس جزءا منه، شريطة ان تلتزم بالاسس التي يقوم عليها هذا النظام، وهي بسط سيطرة حقيقية للحكومة على القطاع، والتزام حماس بالانتخابات. وعلى ضوء توفر هذه العوامل اصبحت المصالحة أقرب من اي وقت مضى".

واشار الى أن "هناك عامل مهم دفع الى تحقيق المصالحة، وهو الجهد المصري النابع من منظور أمني لقطع تواصل الارهابيين ما بين قطاع غزة وسيناء، والأهم من ذلك وجود توجه لدى مصر باستعادة دورها الاقليمي عبر الملف الفلسطيني".

واضاف انه "اذا ما كانت هناك امكانية في المستقبل لاي تحرك امريكي في عملية التسوية بالمنطقة، فان مصر تريد ان تكون هي العنوان القائد لهذا الدور، وبالتالي فان مصر عندما تنجز ملف المصالحة، فان من شان ذلك تقوية اوراقها للعب دور اقليمي رئيسي".

ولم يستبعد سويلم ان تكون خطوات المصالحة مرتبطة بعض الشيء "بصفقة القرن" التي تروج لها الادارة الامريكية، لذلك فان واشنطن لا تريد ان تبقى الحالة الفلسطينية بهذه الهشاشة التي قد تعيق أي تحركات سياسية مستقبلية إذا ما كانت الإدارة الامريكية جادة في تقديم مقترحات لحل على مستوى الاقليم، لافتا الى انه لا يستبعد ان تكون خطوات المصالحة منسقة مع الادارة الامريكية او انها اوعزت لإسرائيل بغض النظر عن هذه الجهود، ولولا ذلك لما كانت اسرائيل سمحت للحكومة بالتوجه الى القطاع.

«لباقة» مصرية لمصالحة «فتح» و «حماس»

غزة – فتحي صبّاح الحياة 2017\10\4

لا يملك رئيس الاستخبارات العامة المصرية اللواء خالد فوزي، «عصاً سحرية» لتوحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام بعد عقد من الزمان وصلت خلاله أوضاع مليوني فلسطيني في قطاع غزة إلى شفا الكارثة. لكن فوزي وفريقه من كبار ضباط الجهاز، امتلكوا «طريقة لبقة» لإقناع حركتي «فتح» و «حماس» بالذهاب نحو المصالحة وإنهاء الانقسام.

ومع أن حركة «حماس» «سحرت» الجميع حينما وافقت من دون شروط أو تحفظات على طلب مصر تلبية شروط الرئيس محمود عباس الثلاثة، المتمثلة في حل اللجنة الإدارية وتسليم القطاع إلى حكومة التوافق الوطني الفلسطينية وتنظيم الانتخابات العامة، إلا أن «سحر» صور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وأعلام مصر في غزة «خطفت» بصر اللواء فوزي.

وبعدما التقى الوزير المصري رئيس الحكومة رامي الحمد الله لأقل من نصف ساعة، واستمع معه إلى كلمة مسجلة للسيسي، توجه فوزي على عجل للقاء رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية في مكتبه في مدينة غزة.

وما لم يقله الرجل، الذي لا يُدلي أبداً بأي تصريحات صحافية، في العلن ألقاه كلاماً بارداً في آذان قادة «حماس»: «سيسجل التاريخ أنكم وحّدتم الشعب الفلسطيني».

غادر فوزي القطاع بعد زيارة قصيرة دامت ساعات، عائداً إلى مصر ليبحث عن «عصا سحرية»، تساعده وفريقه في إيجاد حلول مقبولة من حركتي «فتح» و «حماس»، اللتين خاضتا معارك دامية قبل عشر سنوات، أسفرت عن سيطرة الثانية على القطاع منفردة.

هذه الـ «عصا السحرية» لم تجدها بعد حكومة الحمدالله لحل أزمات القطاع الكثيرة والمتراكمة والمركبة، إذ قال المتحدث باسمها يوسف المحمود عقب أول اجتماع لها في مقرها في غزة أمس، إن الحكومة أجرت «مناقشة سريعة لملفات الكهرباء والمياه والإعمار، وإن ملفات الأمن والمعابر والموظفين، سيتم بحثها الأسبوع المقبل في القاهرة».

وأضاف المحمود أن «الحكومة لا تملك عصا سحرية لحل مشكلات قطاع غزة» وإنقاذه من وضعه «المأسوي»، مشيراً إلى أن «اتفاق إنهاء الانقسام سيكون على ثلاث مراحل، تتمثل بتشكيل لجان للبدء بالعمل على حل مشكلات المعابر والكهرباء والماء وملفات أخرى».

وقال الحمد الله أثناء افتتاح جلسة الحكومة: «نحن هنا لنطوي صفحة الانقسام إلى غير رجعة، ونعيد مشروعنا الوطني إلى وجهته الصحيحة: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة، وحل القضية الفلسطينية، على أساس قواعد القانون الدولي والقرارات الأممية والاتفاقات والمواثيق كافة ومبادئ الشرعية».

ومع أن حركة «حماس»، لم تحقق شيئاً على أرض الواقع منذ أن أعلنت في القاهرة قبل ثلاثة أسابيع حل اللجنة الإدارية، ومع بدء التذمر في صفوف عناصرها، إلا أنها اعتبرت في بيان صحافي أن «ما حدث (أول من) أمس واليوم (أمس)، هو خطوة كبيرة تكلّلت بتسلم الحكومة مهماتها كافة في شكل رسمي ومن دون أي معوقات، بما يجعلها مسؤولة مسؤولية كاملة عن الشؤون كافة، في قطاع غزة وإدارتها وفق رؤية وطنية مسؤولة».

لكن تصريحات عباس إلى قناة «سي بي سي» المصرية ليل الإثنين- الثلثاء، بأن السلطة الفلسطينية ستتسلم «كل شيء» في قطاع غزة، وأنه ستكون هناك «دولة واحدة بسلاح واحد ونظام واحد وقانون واحد»، ألقى بظلال من الشك على نجاح جهود المصالحة.

وردّ هنية على تصريحات عباس بأن «هناك نوعين من السلاح، سلاح الحكومة والشرطة وأجهزة الأمن الحكومية، وسلاح المقاومة».

وقد يفجّر طرح ملف سلاح المقاومة، الحوار في القاهرة الأسبوع المقبل، ويعيد الأمور إلى نقطة الصفر، وربما اللاعودة، الأمر الذي يخشاه الفلسطينيون جميعاً، إلا إذا استخدم الوسيط المصري «طريقته السحرية» مرة أخرى.

وفي محاولة ابتزاز مكشوفة، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، رفضه أي مصالحة فلسطينية من دون الاعتراف بإسرائيل وحلّ «كتائب القسّام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، وقطع الحركة علاقاتها بإيران.

عن المعركة التالية حول السلاح في غزة

ياسر الزعاترة الدستور 4\10\2017

لسنا في حاجة لتصريحات من هذا النوع، كي ندرك أن معركة السلاح في غزة لا تعدو أن تكون مؤجلة، لكننا نتوقف عندها خشية أن يكون بمثابة وضع للعصي في دواليب المصالحة قبل الأوان، في ظل أجواء التفاؤل الراهنة.

صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية نقلت (الأحد) عن مسؤول في السلطة الفلسطينية لم تسمّه القول إن الرئيس عباس «لن يوافق على تطبيق نموذج حزب الله في لبنان في أراضي السلطة الفلسطينية»، مضيفا أنه «إذا لم يكن هناك سلطة موحّدة وتُدار من قبل مؤسسات خاضعة لسلطة القانون، كما في كل دولة طبيعية، فإنه لا يمكن الحديث عن المصالحة الوطنية والحقيقية».

لكن الرئيس الفلسطيني لم يترك الأمر رهنا للتوقعات، ففي حديث لفضائية مصرية مساء الاثنين، قال بالنص ردا على سؤال بتعلق بالسلاح: «لو أن شخصا من فتح في الضفة حمل سلاحا غير السلاح الشرعي، أنا أعتقله، وهذا ما سأعمل عليه في غزة. يجب أن يكون هناك سلاح شرعي واحد».

طوال الوقت، ومنذ 2007، كانت معزوفة المصالحة؛ على تنوع التعبيرات عنها، تفضي إلى ذات النتيجة، ممثلة في نقل نموذج الضفة الغربية إلى قطاع غزة، حيث لا فصائل تحمل السلاح (غير «السلاح الشرعي» بيد قوات الأمن).

وإذا كانت المقاومة المسلحة مجرَّمة في الضفة الغربية حيث يتواجد جنود الاحتلال، ويدخلون ويخرجون ويداهمون ويعتقلون وقتما يشاؤون (لم يتردد الناطق باسم الرئاسة في إدانة عملية القدس الأخيرة رغم أنها ضد عسكريين)، فالموقف سيكون أكثر وضوحا في قطاع غزة، حيث لا وجود لقوات الاحتلال، ما يعني أن منطق رفض سلاح المقاومة بيد الفصائل سيكون أكثر حسما، إذاً ما الحاجة إليه ما دامت السلطة لا تريد المقاومة المسلحة وتراها نوعا من العبث؟! وهذا ما عبّر عنه المسؤول صاحب التسريب بالحديث عن نموذج حزب الله في لبنان الذي لا يقع تحت الاحتلال، وبات السلاح منذ نهاية حرب تموز 2006، يُستخدم لفرض الوقائع السياسية في الداخل لا أكثر.

الخلاصة أن السلطة ترى أن سلاح المقاومة في قطاع غزة لا يختلف عن سلاح حزب الله في لبنان، متجاهلة بالطبع أن الجزء الأكبر من مناطقها لا وجود فيه لسلاح مقاومة، وأن القطاع لا يعدو أن يمثل 6 في المئة من الأراضي المحتلة عام 67، وإن كانت نسبته من المساحة التي تتواجد فيها السلطة (إداريا) قد

ترتفع لتبلغ الضعف تقريبا، باعتبار أن مناطق (ج) حسب تصنيفات أوسلو، والتي سرقها الجدار الأمني تمثل حوالي 60 في المئة من الضفة الغربية.

إذا تم الإصرار على هذا الأمر، فهذا يعني أن السلطة لن تقف في مواجهة «حماس» فقط، بل أيضا في مواجهة الجهاد، وفصائل أخرى كثيرة تحمل السلاح في قطاع غزة، وفي مواجهة الشارع أيضا، والذي لا يرى أن الحرب مع الاحتلال قد وضعت أوزارها، ولم يعد ثمة حاجة للسلاح.

هنا ينهض كلام المسؤول الفلسطيني عن «الدولة الطبيعية» التي لا وجود فيها إلا لسلاح الدولة، أو «الشرعية» بحسب التعبير الذي يؤثره قادة السلطة، ولا يعرف هنا عن أي دولة طبيعية يتحدث، وهل السلطة التي يسيطرون عليها تمثل دولة، وحتى لو اقتربت من ذلك، هل يعني نسخ ما تبقى من الأرض (60 في المئة من الضفة، إذا تجاهلنا المحتل عام 48)، وهل يعني ذلك غير قبول الحل المؤقت الذي يرهقون أسماعنا برفضه صباح مساء؟!!

الخلاصة التي نرددها هنا دائما، وسنبقى نرددها هي أن جعل المصالحة محطة لتكريس سلطة في ظل الاحتلال بعناوين دولة، ، ليست سوى تكريس للتيه، حتى لو حُلّت بعض مشاكل أهل القطاع، لأن العيش مقابل تضييع للقضية يمثل وصفة كارثية رفضها الشعب الفلسطيني طوال عقود، ولن يقبلها الآن.

حتى لا تكون مصالحة لميس على عمرو

وائل قنديل العربي الجديد 4\10\2017

لا أحد يكره أن تتحقق مصالحة فلسطينية، وتصمد وتعيش، ولا يوجد عاقلٌ يرفض المصالحة، غاية وطنية وإنسانية بذاتها، ووسيلة للخروج من تلك الدائرة اللعينة من الانقسام.

بيد أنه، ولأننا، ننشد مصالحةً حقيقية، فلا غضاضة في أن ننظر إلى ما يصاحب هذه الخطوة المهمة من أجواء، في الداخل والخارج، بكثير من الموضوعية، حتى لا تتحوّل المسألة إلى استعراضات دعائية فجة، واستثمارات رخيصة لصالح أطرافٍ لم يُعرَف عنها أبداً حرصها على القضية الفلسطينية، بوصفها قضية تحرير أرض مغتصبة وإنهاء احتلال.

يلفت النظر في موضوع المصالحة غياب السياسة، وحضور الأمن، إذ تنهض بالمسألة من الجانب المصري، المخابرات العامة، فيما بقيت الدبلوماسية، ممثلةً في الخارجية والرئاسة، خارج الصورة تماماً، بما يعني في المحصلة غياب الأفق السياسي عن الأمر برمته، على الرغم من أن هذا لم يمنع من الاتجار الرخيص بالموقف، عن طريق رفع صور عبد الفتاح السيسي على حوائط غزة، التي كان سعيداً بكل صاروخ إسرائيلي يسقط عليها، في عدوان 2014 كما تحدثت بذلك الدوائر العسكرية والاستخباراتية الصهيونية.

الأهم من ذلك أن كل حديثٍ عن ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني وحتميته ينبغي أن ينبع ويصب في الهدف الأسمى والغاية الأكبر، وأعني دعم مشروع تحرير الأرض وحماية مشروع المقاومة، باعتبرها واجباً قومياً واستحقاقاً إنسانياً عادلاً، لا ينبغي تغييبه، أو تهميشه، أو حبسه في نطاق المسكوت عنه من الخطاب المصاحب لهذه الخطوة.

لم نسمع حديثاً عن مشروع مقاومة الاحتلال من الأطراف المبتهجة باحتفالية المصالحة، بقدر ما سمعنا خطابات مزعجة عن تكسير الأذرع والسيقان وقطع الألسنة التي تعترض، وعن التنازلات المؤلمة والصادمة، لكي تتحقق التفاهمات والمواءمات والمحاصصات.

سمعنا نتنياهو يشترط نزع سلاح المقاومة، ورأينا أيضاً مذيعة أجهزة عبد الفتاح السيسي، وزوجها، يتمايلان فرحاً بالصفقة المصرية، التي تخدم الجميع، بما في ذلك الإسرائيليين، كما نطقتها تلك التي راحت تلتقط الصور الاستثمارية مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، يتبعها زوجها، القادم من رام

الله، بعد استنطاق محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، بلغو أجوف، يدّعي فيه أن"حماس" وقعت اتفاقيات مع الكيان الصهيوني، داخل مكتب الرئيس محمد مرسي في العام 2012.

يعلم محمود عباس جيداً أن "حماس" لم توقع اتفاقيات، ولم تدخل في مفاوضاتٍ مباشرة مع الكيان الصهيوني، لوقف العدوان على غزة، بل كانت هناك مصر العربية التي أنشأت غرفة عمليات للجم الجريمة الإسرائيلية، بمشاركة الرئيس التركي وأمير قطر ورئيس حركة حماس، على ضوء الموقف المصري الرائع، رسمياً وشعبياً، والذي عبر عنه الرئيس محمد مرسي بالقول" أوقفوا هذا العدوان الغاشم، لأنكم لن تستطيعوا احتمال وقفتنا أبدا، فمصر اليوم ليس كمصر أمس، فنفوسنا جميعا تتوق إلى المسجد الأقصى وبيت المقدس".

يعلم ذلك محمود عباس، ويحفظه، لكنها الرغبة في إهانة غزة، ومقاومتها، بتصوير الأمر وكأن المقاومة قد رضخت وأذعنت ودخلت "بيت طاعة أوسلو"، وسكت الكلام عن المقاومة والتحرير، وانتعشت الثرثرة عن الجوع والمياه والكهرباء، باعتبارها نتاج الإصرار على الكفاح ضد المحتل، والاستعصاء على التسليم بمنطق أذناب المحتل، من الباعة الجائلين في أزقة صفقة القرن.

نحب المصالحة ونريدها وننشدها، تعضيداً للحس المقاوم، ودعماً لحلم التحرير، وإسناداً لصمود غزة.. نتمناها على مذهب أحمد ياسين، وحتى ياسر عرفات، وسرب المجاهدين والمناضلين من أجل فلسطين.

ولا نريدها وكأنها محض اجترار لبقايا "أوسلو"، وفضلات صيغة "غزة وأريحا أولاً وأخيراً ودائماً"، لا نتمناها على مذهب ترامب ونتنياهو وتوابعهما.

وبكلمة واحدة: نريدها من أجل فلسطين، تحت رايات المقاومة، لا من أجل مصالحة لميس على عمرو، تحت صورة السيسي، ورسم البسمة على وجه عباس، بوضع مفاتيح الخزنة في يده، وإهانة تضاريس غزة بتعليق صور كارهي غزة، وخادمي التصور الإسرائيلي للمنطقة.

الرجوب للأناضول: تحقيق الوحدة الفلسطينية بحاجة لخارطة طريق

أمين سر اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": " إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية فلسطينية، بحاجة إلى خارطة طريق لبناء شراكة وطنية"

رام الله/ قيس أبو سمرة/ الأناضول- 2017\10\4

قال جبريل الرجوب، أمين سر اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، إن انهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية فلسطينية، بحاجة إلى خارطة طريق لبناء شراكة وطنية.

وأضاف "الرجوب" في حوار مع مراسل وكالة الأناضول، في مكتبه بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة، إن اجتماع الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة أمس الثلاثاء، خطوة رمزية يجب أن تتحول إلى "خطوة ثابتة باتجاه بناء شراكة وطنية فلسطينية حقيقية".

وأكد أن حركته ذاهبة نحو "بناء شراكة حقيقة لإنهاء الانقسام".

لكنه قال إن تحقيق هذا الأمر، يحتاج إلى "خارطة طريق واضحة لتحديد المشكلة والتوافق على حلها وبناء أسس الشراكة".

وبين أن خارطة الطريق يجب أن تقوم على ثلاثة أسس، أولها الجانب السياسي، من خلال الاتفاق على أهداف سياسية تتمثل بالعمل على انهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية ذات هوية وطنية لا دينية.

ويرى "الرجوب" أن الأساس الثاني يتمثل في "الاتفاق على برنامج مقاومة موحد من شأنه أن يؤذي الاحتلال ويقبله العالم"، مبينا أن المقاومة الشعبية الفلسطينية تحظى بإجماع.

وقال إن "المقاومة الشعبية التي من شأنها الزج بكل الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، دون إراقة الدماء، وبدون زيادة معاناة شعبنا، ستتكلل بالنجاح".

والعنصر الثالث-بحسب الرجوب- يتمثل في سيادة القانون وتوحيد السلاح والسلطة.

وقال:" يجب أن يكون هناك سلاح شرعي واحد وشرطي واحد يمثل القانون".

وبيّن أن هذه الخارطة "ستؤدي في نهاية المطاف إلى عقد انتخابات عامة رئاسية وتشريعية برلمانية".

وقال:" نحن في حركة فتح، ليس لدينا مشكلة في الذهاب للانتخابات، عدونا واحد هو الاحتلال، وهو المستفيد من استمرار الانقسام، وعليه طالبنا الجهات المعنية في السلطة ومنظمة التحرير ببناء خارطة طريق وفق ما سبق، ونحن شركاء في ذلك وملتزمين بها".

وعبر "الرجوب" عن تفاؤله في إتمام المصالحة الفلسطينية.

وقال:" تفاؤلنا عال جدا، ونشعر أن هناك فرصة حقيقة".

وتابع:" ماذا استفاد إخواننا في حركة حماس طوال سنوات الانقسام؟ نعتقد أن هناك مراجعة عامة لما جرى، ونحن منذ اليوم الاول قلنا إن الوحدة هدفنا والحوار الطريق لذلك".

وقال:" حركة حماس اليوم تقول إنها حركة تحرر وطني، ونرى أن لديهم حديث واقعي وسياسي، وهذا يدفعنا للتفاؤل".

وأوضح إن اللجنة المركزية لحركة فتح، والمجلس الثوري، سيبدؤون اجتماعات مكثفة منذ يوم الأربعاء القادم، لتقيم التطورات والاستماع لتقارير الحكومة الفلسطينية، حتى يوم السبت لاتخاذ قرارات "ايجابية".

وقال:" هناك اتفاق على اجتماع بين حركتي فتح وحماس الاسبوع القادم في القاهرة، وسندرس كافة التقارير التي ستزودنا بها الحكومة وقيادات فتح في غزة، ورجال الأمن ومن ثم سنذهب".

ورحب "الرجوب بالدور المصري في المصالحة"، مشيرا إلى أن مصر هي العامل الأساسي في انجازها.

وعن إمكانية زيارة للرئيس الفلسطيني محمود عباس لغزة، قال:" الرئيس ذات مرة قال غدا مستعد أن أكون في غزة، وحلمه هو تحقيق دولة فلسطينية كاملة على الحدود المحتلة عام 1967 والقدس الشرقية عاصمة، وغزة جزء لا يتجزأ منها، ذلك لن يتحقق الا بالوحدة الوطنية".

وأضاف:" حماس جزء من النسيج الوطني الفلسطيني، ونحن في حركة فتح لا نأخذ تعليمات من أحد لا عرب ولا غيرهم، ومن واجبنا اقناع حماس بتطوير موقفها، وقد بدأت في ذلك من أجل الاقرار بالشرعية الدولية وبالقرارات الدولية، الكل يعلم أهمية العامل الدولي".

وعقدت حكومة التوافق الفلسطينية أمس الثلاثاء، اجتماعها الأسبوعي في قطاع غزة، لأول مرة منذ تشكيلها منتصف عام 2014، وسط آمال بنجاح جهود المصالحة التي ترعاها مصر.

ومن المقرر أن يجتمع قادة حركتي فتح وحماس في القاهرة الثلاثاء المقبل، لمناقشة سبل تطبيق اتفاقيات المصالحة التي توصلت لها الحركتان في الأعوام الماضية.

عملية السلام مجمدة

وعن عملية السلام مع إسرائيل، قال الرجوب، إنها مجمدة، بقرار من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وقال:" السلام مصلحة للجميع وللاستقرار العام، ونحن الشعب الفلسطيني ما لنا غير هذه البلد ولن نغادرها".

وأضاف:" هناك جهد دولي واجماع أن مفتاح الاستقرار الاقليمي مرتبط بإنهاء معاناة الفلسطينيين، نحن ننتظر خطوة أمريكية للدفع بالعملية قدما، هناك مبعوث أمريكي في المنطقة نأمل له النجاح".

وبيّن أن القيادة الفلسطينية ترى أن تحقيق الدولة الفلسطينية يأتي من "خلال المفاوضات والمقاومة الشعبية، ونحن نمد يدنا للسلام، والمطلوب من العالم مساندتنا في ذلك لإنهاء آخر احتلال في العالم".

وتوقفت آخر جولة من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في إبريل/نيسان 2014، إثر رفض إسرائيل وقف الاستيطان والإفراج عن معتقلين قدامى.

صحيفة : المخابرات المصرية ابلغت السلطة بشكل حاسم بان سلاح القسام غير قابل للنقاش

رأي اليوم 4\10\2017

أبلغ وزير المخابرات المصري خالد فوزي رسميا الرئيس عباس بأن الحديث عن ملف"سلاح المقاومة" في قطاع غزة غير ممكن قبل إنجاز جميع ملفات المصالحة والإنقسام وإجراء الإنتخابات والحل السياسي للقضية الفلسطينية.

وعلم بان الوزير المصري حرص على تذكير الرئيس عباس وطاقمه الموجود في القاهرة بأن التفاهمات الأولية التي وقع عليها موفد حركة فتح والرئيس عزام الأحمد قبل ثلاثة اسابيع ورقيا تنص بوضوح على ان سلاح كتائب عز الدين القسام ملف لا يناقش بأي صيغة قبل الحل السياسي مع إسرائيل.

وهددت تعليقات عباس بالخصوص أجواء المصالحة التي توفر لها مصر المظلة الأمنية والسياسية .

ولم تعلق حركة حماس في ساعات الجدل العاصف حول الموضوع رسميا بناء على إتفاق مع السلطات المصرية لكن قياديون فيها إلتزموا مجددا بالبرنامج المتفق عليه بخصوص تسليم حكومة رام الله اسلحة جهاز الشرطة والقوة التنفيذية التابعة لحماس على ان يؤجل البحث في سلاح كتائب القسام في هذه المرحلة.

وضغط المصريون بشدة حتى ساعات متاخرة من فجر الأربعاء على سلطة رام الله لإنقاذ مفاوضات المصالحة في ظل تصعيد التصريحات للرئيس عباس الذي زار القاهرة في الوقت الذي وافقت فيه حماس على قبول مبدأ رفع العقوبات حتى إجتماع الإثنين المقبل في إستضافة المخابرات المصرية بين وفدين من حماس وفتح للإتفاق على بقية التفصيلات.

وخيمت أجواء من التشاؤم على مناخ خطوات المصالحة مساء الثلاثاء وبرز الكثير من التوتر قبل التدخل المصري وإستئناف الإتصالات خصوصا وان اسرائيل اصدرت تصاريح اضافية لعبور نحو 200 شخصية من حركة فتح وموظفي السلطة والحكومة إلى القطاع في مؤشر على ان الجانب الإسرائيلي لا يريد الأن على الأقل إعاقة المشروع المصري.

تفاصيل ساعات "التوتر" في مناخ المصالحة الفلسطينية: رسائل "حاسمة" لعباس من وزير المخابرات المصرية بعنوان.. مصير "سلاح القسام" لن يبحث قبل الحل السياسي النهائي..وإسرائيل تمنح تصاريح لنحو200 فتحاوي للعبور إلى القطاع

رأي اليوم– القاهرة– خاص 4\10\2017

أبلغ وزير المخابرات المصري خالد فوزي رسميا الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن الحديث عن ملف"سلاح المقاومة" في قطاع غزة غير ممكن قبل إنجاز جميع ملفات المصالحة والإنقسام وإجراء الإنتخابات والحل السياسي للقضية الفلسطينية.

وعلم بان الوزير المصري حرص على تذكير الرئيس عباس وطاقمه الموجود في القاهرة بأن التفاهمات الأولية التي وقع عليها موفد حركة فتح والرئيس عزام الأحمد قبل ثلاثة اسابيع ورقيا تنص بوضوح على ان سلاح كتائب عز الدين القسام ملف لا يناقش بأي صيغة قبل الحل السياسي مع إسرائيل.

وكان تصريح لعباس إحتوى على مقارنة بين حزب الله وسلاح القسام في قطاع غزة قد اثار بلبلة واسعة النطاق خلال الساعات القليلة الماضية حيث قال عباس بانه لن يقبل اي سلاح "غير شرعي".

وهددت تعليقات عباس بالخصوص أجواء المصالحة التي توفر لها مصر المظلة الأمنية والسياسية .

ولم تعلق حركة حماس في ساعات الجدل العاصف حول الموضوع رسميا بناء على إتفاق مع السلطات المصرية لكن قياديون فيها إلتزموا مجددا بالبرنامج المتفق عليه بخصوص تسليم حكومة رام الله اسلحة جهاز الشرطة والقوة التنفيذية التابعة لحماس على ان يؤجل البحث في سلاح كتائب القسام في هذه المرحلة.

وضغط المصريون بشدة حتى ساعات متاخرة من فجر الأربعاء على سلطة رام الله لإنقاذ مفاوضات المصالحة في ظل تصعيد التصريحات للرئيس عباس الذي زار القاهرة في الوقت الذي وافقت فيه حماس على قبول مبدأ رفع العقوبات حتى إجتماع الإثنين المقبل في إستضافة المخابرات المصرية بين وفدين من حماس وفتح للإتفاق على بقية التفصيلات.

وخيمت أجواء من التشاؤم على مناخ خطوات المصالحة مساء الثلاثاء وبرز الكثير من التوتر قبل التدخل المصري وإستئناف الإتصالات خصوصا وان اسرائيل اصدرت تصاريح اضافية لعبور نحو200 شخصية

من حركة فتح وموظفي السلطة والحكومة إلى القطاع في مؤشر على ان الجانب الإسرائيلي لا يريد الأن على الأقل إعاقة المشروع المصري.

تم بحمد الله